أكدت في تعميمين على أن تكون تقديرات الميزانية ترجمة للأهداف والبرامج والسياسات الواردة في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2025/2026 ـ 2029/2030

«المالية» تستعد لميزانية 2026/2027.. ترشيد الإنفاق وتحسين الخدمات

- ينبغي على جميع الجهات الحكومية تضافر الجهود وتقنين وتحديد أوجه الصرف
- إعادة النظر برسوم الخدمات المقدمة.. وأن تكون زيادتها بما يتناسب مع قيمتها
- ترتيب أولويات المشاريع الإنشائية والتعاقدات عند إعداد مشروع الميزانية الجديدة
- يجوز تجديد عقد المسحوبة جنسياتهن وفق المادة الثامنة بعد العرض على «ديوان الخدمة»

علي إبراهيم

في خطوة تعكس حرص الدولة على ضبط إيقاع المالية العامة وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، شددت وزارة المالية على جملة من الضوابط والإجراءات التي ستشكل ملامح إعداد ميزانية الوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية 2026/2027، واضعة نصب أعينها تحقيق التوازن بين ترشيد الإنفاق والمحافظة على مستوى الخدمات العامة، هذه التوجهات تأتي في وقت تسعى فيه الكويت إلى مواءمة سياستها المالية مع خطط التنمية المستدامة، ومراعاة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، بما يعزز متانة الاقتصاد الوطني ويدعم أهداف «رؤية الكويت 2035».

وتكتسب التعميمات الجديدة للوزارة أهمية خاصة لكونها لا تقتصر على الجوانب المحاسبية والفنية في إعداد الميزانيات، بل تمتد إلى ملفات اجتماعية وقانونية حساسة، مثل التعامل مع عقود الموظفات المسحوب جنسيتهن بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، بالإضافة إلى وضع آليات واضحة لإعادة النظر في الرسوم الحكومية وزيادتها بما يتناسب مع قيمة الخدمات المقدمة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تحسين كفاءة التحصيل وزيادة الإيرادات غير النفطية.

كما ألقت «المالية» الضوء على أولوية المشروعات المرتبطة بالاستراتيجية الصناعية الوطنية 2035، في إشارة إلى التزام الدولة بتحويل الخطط التنموية من أوراق نظرية إلى برامج تنفيذية، مع التأكيد على ترتيب أولويات المشاريع الإنشائية والتعاقدات وفقا للموارد المتاحة. وفي موازاة ذلك، لم تغفل الوزارة عن ملف القوى العاملة، إذ دعت الجهات الحكومية إلى دراسة الوظائف المشغولة بالوافدين وتحديد ما يمكن إلغاؤه في إطار سياسات التكويت، شريطة الحفاظ على كفاءة الأداء العام.

وبينما تستند هذه التوجهات إلى قرارات مجلس الوزراء السابقة بشأن ترشيد الصرف ووضع سقوف للإنفاق، فإنها تمثل إشارة واضحة على مضي الحكومة في نهج إصلاحي متدرج، يجمع بين الانضباط المالي، وتعزيز الإيرادات، وضمان استمرار الخدمات، مع إعطاء الأولوية القصوى لمشروعات التنمية طويلة الأمد.

وتفصيليا، شددت وزارة المالية على مراعاة مخاطبة ديوان الخدمة المدنية قبل إبرام العقود مع الموظفات المسحوبة جنسياتهن، استنادا إلى المادة الثامنة من قانون الجنسية الكويتية، مع جواز تجديد العقد بعد العرض على ديوان الخدمة المدنية، ومراعاة ما يصدر من تعليمات عن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بهذا الشأن، التزاما بتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 2024/18.

ووفقا لتعميمين صادرين عن الوزارة في شأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة والقواعد الواجب اتباعها وفقا لتصنيفات الميزانية للسنة المالية 2026/2027، أكدت «المالية» أنه يجب أن يتم الأخذ بالاعتبار عند إعداد مشروع الميزانية للسنة المالية 2026/2027 أن يتم ترشيد الإنفاق وضبط المصروفات دون الإخلال بالخدمات التي تقدمها الجهة، وذلك عملاء بقرارات مجلس الوزراء رقم 51 لسنة 2014 و728 لسنة 2020 وينبغي على جميع الجهات الحكومية تضافر الجهود وتقنين وتحديد أوجه الصرف.

وجاء في التعميمين أنه على كافة الجهات الحكومية إعداد مشاريع ميزانيتها ومراعاة ما يخصها من المشاريع الواردة في الخطة السنوية 2026/2027 وأن بعد تقديم مشروع الميزانية للأهداف والبرامج والسياسات الواردة في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2025/2026 ـ 2029/2030. وشددت «المالية» على ان يتم تقدير عدد المعينين الجدد للجهة مع الالتزام بهذا التقدير أثناء تنفيذ الميزانية، وترتيب أولويات المشاريع الإنشائية والتعاقدات عند إعداد مشروع الميزانية.

وتضمن التعميم نصا بإعادة النظر برسوم الخدمات المقدمة وزيادتها بما يتناسب مع قيمتها وبما يتوافق مع المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية وتحصيل الديون المستحقة للحكومة.

واستند التعميم في بعض مواده إلى قرار مجلس الوزراء رقم 912 في اجتماعه رقم 2025/26 بتوجيه وزارة المالية بشأن تحديد أسقف لإجمالي الإنفاق بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنوات الـ 3 المقبلة، وتوجيه الجهات الحكومية بالالتزام بالسقف الذي سيحدد من قبل وزارة المالية عند إدخال مبالغ الجهة المعنية في نظام gfmis وفي حال تجاوز السقف الموجود يتوجب على الجهة المعنية مناقشة أسباب التجاوز مع وزارة المالية بعد تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2027/2026 حسب السقف المقرر من «المالية».

وشددت «المالية» على أنه ينبغي على الجهات الحكومية الالتزام بأن يكون سقف تقديرات المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية بمشروع ميزانيتها للسنة المالية 2027/2026 بما سيتم تحديد لسقف مصروفات ميزانية كل جهة وفقا للضوابط والتعليمات التي ستصدر من قبل «المالية» وإعداد ميزانياتها للسنتين الماليتين 2028/2027 ـ 2029/2028 ميزانيتين تأشيريتين بما لا يتجاوز التقديرات المخصصة لها في السنة المالية 2026/2025 كسقف أعلى وفقا لذلك. ونبهت «المالية» في تعميمها على جميع الجهات المشاركة في المشاريع المدرجة في الاستراتيجية الصناعية الوطنية للكويت 2035 متابعة تنفيذ هذه المشاريع وما يخصها من بيانات أو مبالغ تنفيذ للاستراتيجية وإعطائها صفة الأولوية.

دراسة إلغاء وظائف الوافدين

قضت تعاميم «المالية» بأنه على الجهات الحكومية إجراء دراسة حول الوظائف التي يمكن إلغاؤها والمشغولة بالقوى العاملة الوافدة تنفيذا لقواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية بالقدر الذي لا يؤثر على مستوى الأداء وإرسالها إلى ديوان الخدمة المدنية وفقا للمواعيد المقررة.

بنك وربة حصل بشكل منفصل على الموافقة لتعيين مستشار الفحص الفني النافي للجهالة ومستشار قانوني محلي ثان

«وربة» و«الخليج» يعيّنان «مقوّم أصول» و«مستشار استثمار» مشتركين لإتمام الاندماج

أعلن بنكا وربة والخليج، في إفصاحات منفصلة على موقع بورصة الكويت، عن حصولهما على موافقة بنك الكويت المركزي بشأن تعيين مقوم أصول ومستشار استثمار مشتركين، وذلك ضمن خطوات إتمام عملية الاندماج المحتملة بين البنكين.

وفي هذا السياق، قال بنك وربة في إفصاحه على موقع البورصة أمس إنه حصل على موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين شركة «بي دي أو» للاستشارات الاقتصادية والإدارية والصناعية والكمبيوتر وفتح المعاهد التدريبية الأهلية (مقوم أصول)، وتعيين شركة الشال للاستشارات (مستشار استثمار).

وأكد البنك، في إفصاحه، على الالتزام التام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة، مشيرا إلى أنه سيعمل على الإفصاح عن أي تطورات جوهرية تتعلق بهذا الشأن في الوقت المناسب.

من جانب آخر، قال بنك وربة في إفصاح منفصل على موقع البورصة أمس، إنه إلحاقا للإفصاح الصادر بتاريخ 27 يوليو 2025، فإن البنك قد حصل على موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين مستشار الفحص الفني النافي للجهالة، وهو شركة ألفاريز ومارسال الشرق الأوسط المحدودة، والمستشار القانوني المحلي الثاني، وهو مكتب د.فيصل الفهد وشركاه.

من جهته، أعلن بنك الخليج في إفصاح منفصل، حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي على تعيين جهات استشارية بشكل مشترك مع بنك وربة، وذلك باعتبارها من الجهات المتخصصة والمرخصة من قبل هيئة أسواق المال، حيث تتمتع هذه الشركات بالمؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بالمهام اللازمة وفقا لأحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وذكر البنك أنه تم تعيين كل من: شركة الشال للاستشارات (مستشار استثمار محلي)، وشركة «بي دي أو» للاستشارات الاقتصادية والإدارية والصناعية والكمبيوتر وفتح المعاهد التدريبية الأهلية (مقوم أصول).

وأكد البنك في إفصاحه، على التزامه بالقوانين والتعليمات ذات الصلة بما فيها الحصول على أي موافقات قد تكون مطلوبة من الجهات الرقابية، كما سيقوم بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية بهذا الشأن في حينه.

مع ترقّب ندوة «جاكسون هول».. واستقرار مؤشر الدولار بعد ارتفاعه لأعلى مستوى في أكثر من أسبوع

الذهب قرب أدنى مستوياته خلال 3 أسابيع

وكالات: ارتفعت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس، لكنها ظلت تحوم قرب أدنى مستوى في نحو 3 أسابيع، بينما يترقب المستثمرون محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لشهر يوليو والندوة التي سيعقدها هذا الأسبوع في جاكسون هول سعيا للحصول على مؤشرات حول المزيد من الخفض لأسعار الفائدة.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0,3٪ إلى 3325,96 دولارا للأونصة خلال تعاملات أمس، بعد أن وصل إلى أدنى مستوى منذ الأول من أغسطس. كما صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0,3٪ إلى 3368,40 دولارا.

واستقر مؤشر الدولار بعدما ارتفع إلى أعلى مستوى في أكثر من أسبوع، مما يجعل الذهب أعلى تكلفة للمشترين من حائزي العملات الأخرى.

وقال هان تان كبير محللي السوق في منصة نيمو.ماني للتداول: «سيظل الذهب في المعاملات الفورية يتذبذب في نطاق ضيق على الأرجح حتى يتمكن مجلس الاحتياطي الفيدرالي من استئناف دورة خفض أسعار الفائدة».

ومن المتوقع أن يقدم محضر اجتماع البنك المركزي لشهر يوليو، والمقرر صدوره في وقت لاحق من اليوم، مزيدا من المؤشرات على التوقعات الاقتصادية للبنك المركزي الأميركي. ومن المقرر أن يلقي جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كلمة في ندوة جاكسون هول في مدينة كانساس يوم الجمعة. وعادة ما يحقق الذهب أداء جيدا في ظل أسعار الفائدة المنخفضة ووسط حالة عدم اليقين الشديد. وعلى الصعيد الجيوسياسي، استبعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء نشر قوات برية في أوكرانيا، لكنه أشار إلى أن تقديم الدعم الجوي قد يكون جزءا من اتفاق لإنهاء الحرب الروسية هناك.

وأشاد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بمحادثات أجراها في البيت الأبيض ووصفها بأنها «خطوة كبيرة إلى الأمام» نحو إنهاء الصراع الأكثر دموية في أوروبا منذ 80 عاما ونحو ترتيب اجتماع ثلاثي مع بوتين وترامب.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة في المعاملات الفورية 0,8٪ إلى 37,06 دولارا للأونصة، وارتفع البلاتين 0,8٪ إلى 1316,96 دولارا، وانخفض البلاديوم 0,6٪ إلى 1108,30 دولارات.

وفقاً لتوقعات لجنة الميزانية الفيدرالية.. و1,7 تريليون دولار عجزاً بالعام الحالي

2,6 تريليون دولار عجزاً متوقعاً للميزانية الفيدرالية الأميركية بحلول 2035

وكالات: توقعت لجنة الميزانية الفيدرالية أن يتجاوز العجز الفيدرالي الأميركي توقعات مكتب الموازنة في الكونغرس بنحو تريليون دولار إضافي خلال الأعوام 2026ـ2035. وذكرت اللجنة أن تقديراتها المحدثة جاءت بسبب حزمة التخفيضات الضريبية والإنفاق إلى جانب الرسوم الجمركية التي أقرها الرئيس دونالد ترامب، وتوقعت اللجنة عجزا يبلغ 1,7 تريليون دولار في 2025 يمثل 5,6٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلاد، على أن يتصاعد تدريجيا إلى 2,6 تريليون دولار في 2035.

وقد ترتفع مدفوعات الفوائد على الدين العام إلى 1,8 تريليون دولار سنويا بحلول 2035، وفي سيناريو بديل أكثر تشاؤما، ومع احتمال إلغاء جزء من الرسوم الجمركية وتمديد إعفاءات ضريبية إضافية، قد تقفز الديون الأميركية إلى 134٪ من الناتج المحلي بحلول 2035. وبحسب منصة «ياهو فاينانس»، تستند هذه التقديرات إلى تغييرات تشريعية وتشديد في الرسوم الجمركية منذ بداية العام، بالإضافة إلى زيادة في الإنفاق العام، مع الإبقاء على الافتراضات الاقتصادية لمكتب الميزانية دون تغيير.

كما توقعت الهيئة أن يؤدي خفض الضرائب ومشروع قانون الإنفاق إلى زيادة العجز بما في ذلك الفوائد بمقدار 4,6 تريليونات دولار حتى عام 2035، أي أعلى من تقديرات مكتب الميزانية التي قدرت التكلفة بـ4,1 تريليونات دولار حتى عام 2034.

لكن الهيئة أوضحت أن هذه الزيادة ستقابلها إيرادات جمركية إضافية تقدر بنحو 3,4 تريليونات دولار خلال العقد المقبل، نتيجة الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها ترامب ولاتزال سارية المفعول. وكانت وكالة «إس آند بي» غلوبل قد أبقت على التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة عند مستوى «AA+» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن العائدات المتولدة من الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على شركاء تجاريين ستساعد في موازنة الآثار السلبية الناتجة عن قانون الإنفاق الجديد.